2025 | April Vol. 16 | الصفحة(٥١١-٥٢٥) | الاصدار (١٦)،العدد ٦٦ ، نيسان

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية

Journal of historical & cultural studies
Print - ISSN: 20231116 & Online - ISSN: 88192663
Journal Homepage:
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/396

النقابات العمالية في فلسطين وتأثيرها على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية

اسم الباحث/ ة (١): م.د. اياد عادل خلف
الدرجة العلمية: دكتوراه
التخصص العلمي: تاريخ
مكان العمل: كلية الآداب / جامعة تكريت

اسم الباحث/ ة (٢): م.م. مريم طه صبري

الدرجة العلمية: ماجستير
التخصص العلمي: تاريخ
مكان العمل: كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة تكريت

ملخص البحث عربي:
يعتبر القرن التاسع عشر نقطة تحول عميقة في حياة المجتمعات البشرية ، لا سيما في حياة الطبقة العاملة ، التي بدأت تشق طريقها بقوة إلى حياة الأمم والشعوب ، والتي أطاحت بنظام الحكم من أجل الحصول على بعض حقوقها ، التي تعرض للقمع والاستغلال من قبل أصحاب العمل. تمكن الرأسماليون من استغلال العمال بشكل واضح ، متمثلين في توظيف الأطفال والنساء في مصانع النسيج ومناجم الفحم ، وساعات العمل الطويلة ، والأجور المنخفضة التي لم تحقق سوى الكفاف ، والتعرض للحوادث وإصابات العمل والأمراض المهنية ، بحيث أهدرت إنسانية العمال ، وأصبحت حياتهم قطعة مستمرة من الكدح والبؤس والمعاناة.

الكلمات المفتاحية: النقابات العمالية ، فلسطين ، إتحاد العمال ، جمعية العمال العرب الفلسطينية ، الحزب الشيوعي الفلسطيني

Corresponding author:

Trade unions in Palestine and their impact on the socio-economic situation

Name of the researcher (1): M.Dr. Ayad Adel Khalaf
Scientific degree: PhD
Scientific specialization: history
Place of work: Faculty of Arts / University of Tikrit

Name of the researcher (2): M.M. Maryam Taha Sabri

Scientific degree: master
Scientific specialization: history
Place of work: Faculty of Arts / University of Tikrit

Research summary:

The nineteenth century is considered a profound turning point in the life of human societies, especially in the life of the working class, which began to make its way aggressively into the life of nations and Peoples, which overthrew the regime of government in order to obtain some of its rights, which were oppressed and exploited by employers. The capitalists managed to clearly exploit the workers, represented by the employment of children and women in textile factories and coal mines, long working hours, low wages that brought only subsistence, exposure to accidents, work injuries and occupational diseases, so that the workers ' humanity was wasted, and their lives became a continuous piece of toil, misery and suffering.

Keywords: trade unions, Palestine, Workers Union, Palestinian Arab Workers Association, Palestinian Communist Party

Received: الاستلام
Accepted: القبول
Available Online: April / ٢٠٢٥ النشر المباشر- نيسان

Corresponding author:

المقدمة

يعتبر القرن التاسع عشر نقطة تحول عميقة في حياة المجتمعات البشرية، وبالأخص في حياة الطبقة العاملة، التي بدأت بقوة تشق طريقها في حياة الأمم والشعوب، والتي قلبت نظام الحكم من أجل الحصول على جزء من حقوقها المضطهدة والمستغلة من قبل أصحاب العمل. فقد تمكن الرأسماليون من استغلال العمال استغلالاً واضحاً، تمثّل في تشغيل الأطفال والنساء في مصانع النسيج، وفي مناجم الفحم، وإطالة ساعات العمل، وبخس الأجور، بحيث لا تحقق سوى الكفاف، والتعرض للحوادث وإصابات العمل، وأمراض المهنة، بحيث أهدرت إنسانية العمال، وأصبحت حياتهم قطعة متصلة من الكدح والشقاء والمعاناة. هذا الأمر الذي أدى إلى إتحاد العمال، وترابطهم، ودفع بهم إلى التكتل والوقوف جنباً إلى جنب لمواجهة أرباب العمل، وأصحاب المصانع، وعدم الخضوع والرضوخ لهم. فالعمال لم يستسلموا، واستطاعوا بمختلف الوسائل وفي مختلف الدول الحصول على اعتراف الحكومات، فقامت النقابات وضمت الآحاد المفرقة والمشتتة، وأكسبتها العزة والمنعة بفضل الإتحاد والتنظيم .

فكانت هذه النقابات الوسيلة التي أعادت للعمال عزتهم وكرامتهم، حيث اتجهت إلى أصحاب الأعمال تطلب التعاقد معهم على أساس أجور وساعات عمل تحقق العدالة، وتكفل لهم الحياة المحتملة. ففي بداية نشوء النقابات العمالية في البلدان الرأسمالية، كان أصحاب العمل يرفضون الاعتراف بوجودهم، وامتنعوا عن مقابلتهم إلا أنهم في نهاية الأمر وبعد أن أثبتت النقابات العمالية وجودها اضطر أصحاب الأعمال لأن ينزلوا من عليائهم، ويقابلوا النقابة في منتصف الطريق، وبدأوا معهم ما يطلق عليه "مفاوضة جماعية" تنتهي بتوقيع عقد عمل مشترك يكفل الحقوق لكلا الطرفين .

لذا كان من الضروري كتابة بحث عن الموضوع وذلك بسبب لمكانة السامية التي حظيت بها النقابات العمالية مؤخراً، باعتبارها مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني التي تسعى إلى حماية العمال ورفع كفاءتهم المهنية وتوفير الرعاية الصحية لهم، فهي أداة قوية للدفاع عنهم وعن حقوقهم، بالإضافة إلى دورها الفعال في تحديد مستويات الأجور، والتأثير في عرض العمل، وحجم والإنتاج، فالنقابات العمالية وسيلة مهمة في الاقتصاد المعاصر ليس فقط في تحديد مستويات الأجور، بل وفي رفعها كلما توفرت مسوغات لذلك، وإن البعض لينسب هذه النقابات إلى الصدر الإسلامي الأول لذا لا بد من بيان مدى صحة هذا القول وإيضاح الحكم الشرعي في النقابات العمالية .

Corresponding author:

وقسم البحث الى مقدمة وعدة محاور وخاتمة ، ففي المحور الاول اسباب ودوافع نشأت النقابات العمالية في فلسطين ، والمحور الثالث تأثيرها على الاوضاع الاجتماعية ، والمحور الثالث تأثيرها على الاوضاع الاقتصادية .

المحور الاول : اسباب ودوافع نشأت النقابات العمالية في فلسطين

حيث يعود تاريخ نشأتها إلى بداية القرن العشرين وفي سنة ١٩١٩م تأسس الحزب الشيوعي الفلسطيني وتم الاعتراف به من الأممية الشيوعية سنة ١٩٢٤م وظلت حتى أواخر العشرينات وقد أحرزوا تقدماً وبعض النجاحات الفردية واستطاعوا الوصول إلي عمال العرب في القدس ويافا وحيفا ، وكانت خدمات الحزب تميل إلي الطابع التربوي أكثر من الطابع التنظيمي ، وقد اصدر الحزب الشيوعي مجلة باللغة العربية اسمها حيفا مجلة العمال ، وتناولت هذه المجلة المسائل السياسية، والنضال ضد الاحتلال البريطاني وقضايا الطبقة العاملة العربية والدعوة إلي تنظيم وتشكيل نقابات عربية وتوح يد صفوف العمال العرب واليهود ، وشهدت هذه الفترة قرار عمال سكة الحديد بتشكيل أول نقابة عمال عربية سنة ١٩٢٥ [١] .

كما عاش العمال الفلسطينيون بعد عام ١٩٤٨م ظروفا صعبة ، وذلك من خلال ممارسة الاحتلال الإسرائيلي لمصادرة الحقوق والحريات السياسية والنقابية، وامتدت هذه السياسة لتصل إلي سلب العمال العرب حقوقهم ، ولقد عاني العمال في النصف الأول من الخمسينات معاناة قاسية بسبب البطالة وتدني فرص العمل الدائم ، والتسريح الكيفي ، والفصل التعسفي ، وتدني الأجور ، وتصاعد الغلاء ، وساعات العمل الطويلة الشاقة ، وغياب أدني الضمانات الصحية والاجتماعية، وعدم إقرار قوانين صارمة تحمي من جور أصحاب العمل ولذلك لجئوا الى أشكال مختلفة من النضال من أجل انتزاع حق التنظيم النقابي الذي يعتبر مطلبهم الرئيسي [٢] .

ولكن بعد العام ١٩٥٧ عاد الوضع إلى سوء بالنسبة للنقابات العمالية ، وتجمد العمل النقابي، واضطرت النقابات والاتحاد العام لاتخاذ مواقف ترضى عنها الدولة ، كي لا تتعرض للعنف والاضطهاد والإغلاق ، وقد انخفض عدد النقابات من ٣٩ نقابة في نفس العام إلى ٢٩ نقابة عام ١٩٥٩ وإلى ١٦ نقابة في العام ١٩٦١ وقد انعكس هذا الجو القاتم بالنسبة للنقابات في التشريعات التي صدرت خلال هذه الفترة، حيث صدر قانون العمل

[١] سلامة محمود أبو زعيتر ، دور النقابات العمالية في التنمية البشرية ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الاجتماع، جامعة الدول العربية، ٢٠١٤م، ص ١١١.

[٢] هاني الحوراني ، ملاحظات حول اوضاع الطبقة العاملة في فلسطين في عهد الانتداب ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد٥ ، ١٩٧١ ، ص١٥ .

Corresponding author:

عام ١٩٦٠ والقانون المعدل عام ١٩٦٥ والذي ارتفع بموجبه الحد الأدنى لعدد العمال الذين يحق لهم المطالبة بتشكيل نقابة من سبعة إلى عشرين عام [١] .

اما ابرز اسباب واهداف نشأة نقابات العمال هي خدمة الطبقة العاملة وتنظيمها والدفاع عنها وحماية حقوقهم ، توعية العمال بالمعايير العامة وأهداف النقابات الوطنية ، تحسين ظروف العمال وتوعيتهم بحقوقهم وإنشاء مراكز ثقافية ، والنضال ضد سياسة الفصل الجماعي وسياسية الإرهاب ، والنضال ضد الاحتلال وإجراءاته القمعية ، وقد لعبت النقابات دورا كبيرا في تحويل جزء من النمو الاقتصادي إلى مكاسب عمالية منه : رفع الأجور ، وتخفيض عدد ساعات العمل ، وتحسين شروط العمل وظروفه، الوقوف في وجه الهجرة الصهيونية، وتدفق العمال اليهود إلى فلسطين ومزاحمتهم العمال العرب، إنشاء مدرسة ليلية لتعليم العمال الأميين محاولة بناء قرى نموذجية على غرار المستوطنات، إلا أنها لم تنجح في ذلك، بسبب الصعوبات المالية التي واجهتها ، تحقيق مكاسب للعمال، برفع أجورهم، وتحديد ساعات العمل ، تربية كوادر نقابية مثقفة وقادرة على قيادة الحركة العمالية، والمساهمة الفعالة في الحركة الوطنية [٢] .

المحور الثاني : تأثيرها على الاوضاع الاجتماعية

لقد أدت الأوضاع السائدة في فلسطين وما نتج عنها من آثار- كان في مقدمتها الفقر والبطالة- إلى انعكاسات خطيرة على السلوك الإجتماعي للمجتمع الفلسطيني، والذي اتسم بسلوك يرتبط ارتباطا وثيقا بالشريعة الإسلامية، والقيم والعادات العربية الفلسطينية، وقد كان هذا السلوك هدفا للمخططات الإسرائيلية، التي عملت –عبثا- على تغيير قيمه وعاداته وتقاليده من خلال الغزو الفكري، حيث ساد الشعور بالإحباط لدى الطبقة العاملة نتيجة للبطالة السائدة، وعدم القدرة على تأمين الاحتياجات الإقتصادية والإجتماعية، وبالتالي تولد الشعور بخيبة الأمل الإجتماعي والشك بكل ما يحيط بالمجتمع، مما أدى – بالنتيجة- إلى حالة من عدم الاستقرار الإجتماعي، مما جعل العامل الفلسطيني مهددا بالانحراف جراء تعرضه لضغوط نفسية وإجتماعية، سببها الفقر وتراجع المستوى المعيشي، إضافة إلى ظهور حالة العنف الإجتماعي، والناتج عن الفراغ الذي يعيشه العامل، الأمر الذي أدى إلى زيادة ملحوظة في المشاكل العائلية، وبخاصة تلك القضايا التي مر عليها زمن، كالثأر والقتل، وبالتالي تفشي الجريمة في المجتمع، الذي أصبح فاقدا لبعض الضوابط الإجتماعية

[١]) ريحي قطامش ، القانون وحرية التنظيم النقابي ، منشورات مركز الديمقراطية ، فلسطين ، ٢٠٠٠ ، ص٣٩ .

[٢]) حسن كامل اسعد عبد الهادي ، دور الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في صون وحماية حقوق العاملين ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، عمادة الدراسات العليا ، جامعة القدس ، ٢٠٠٩ ، ص ١٥ .

Corresponding author:

التي كانت تعمل على حفظ الاستقرار في المجتمع، كنتيجة لغياب القانون، وتفشي الفوضى، مما ساعد على زعزعة الاستقرار الإجتماعي [١] .

اولا : التعليم

إن فقدان العمال لحقهم في العمل، لم يفض فقط إلى فقدانهم لحقهم في التعليم وتطوير المهارات، والتمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته كأشخاص، وإنما أدى أيضاً إلى انتهاك هذا الحق لأبنائهم كطلاب سواء في التعليم الأساسي، أو التعليم العالي، التعليم الأساسي لا يحتاج إلى تكاليف عالية ومرهقة، بينما التعليم العالي يحتاج إلى تكاليف عالية تكلف الأسرة الفلسطينية ما بين (١٨ـ ٢٨ %) من دخلها لتغطية الرسوم غير تكاليف الكتب والإقامة والمعيشة، وهذا يكشف مدى الصعوبة التي يعانيها العمال الفلسطينيون في تعليم أبنائهم الجامعيين، وإذا علمنا أن (٦.٣٣ %) من العمال متزوجون يعيلون أسراً لديها على الأقل طالب جامعي، فإن ما يزيد عن (٥٠)ألف طالب من طلاب الجامعات غير قادرين على مواصلة تعليمهم الجامعي؛ لارتفاع الرسوم والمواصلات، وثمن الكتب والملابس، وأجرة السكن خاصة أن معظم الطلاب يأتون للجامعات من مناطق نائية ونتيجة الحصار والإغلاق يضطرون إلى السكن بالقرب من الجامعة المعنية، مما يزيد في تكاليف وأعباء رب الأسرة، التي اضطرت إلى الاستدانة وبيع المصاغ ورهن العقار، وحرمان الآلاف من أبناء الأسر الفلسطينية من مواصلة التعلم [٢] .

ثانيا : الصحة

يرتبط الوضع الصحي ارتباطا مباشرا بالوضع الإقتصادي، إذ يؤثر الوضع الإقتصادي بصورة عامة في المستوى الصحي والثقافة الصحية، وبما أن الغالبية العظمى من الطبقة العاملة الفلسطينية أصبحت تعيش تحت خط الفقر، وأصبحت الأسر توجه اهتمامها نحو قوت يومها، الذي أصبحت تحصل عليه بشق الأنفس، فلا بد وأن يؤثر ذلك بطريقة مباشرة في طبيعة الرعاية الصحية التي تستطيع الأسرة الفلسطينية الحصول عليها ، وانسجاما مع الوضع العام، وحاجة العمال العاطلين عن العمل وأسرهم لتوفير الرعاية الصحية بمختلف مستوياتها، وفي ظل عدم قدرة العامل الفلسطيني وأسرته على الحصول على هذه الرعاية، ـ نتيجة لتردي الأوضاع الإقتصادية وتصاعد نسب البطالة- فقد أبرم الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين اتفاقا مع وزارة الصحة الفلسطينية يتم بموجبه منح العمال العاطلين عن

[١] خالد وليد عبد الكريم عبد الحق ، دور الإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في معالجة آثار البطالة في ظل انتفاضة الأقصى في شمال الضفة الغربية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، ٢٠٠٥ ، ص١٢٠ .

[٢] حسن كامل اسعد عبد الهادي ، المصدر السابق، ص٣٢ .

Corresponding author:

العمل تأمينا صحيا مجانيا، وقد بلغ عدد الأسر المستفيدة من هذا البرنامج في فلسطين ٣٨٥ ألف أسرة منها ١١٥ ألف أسرة في قطاع غزة، و٢٧٠ ألف أسرة في الضفة الغربية، في حين بلغ عدد الأسر المستفيدة من هذا البرنامج في شمال الضفة ١٣٠ ألف أسرة، كان توزيعها على مناطق الشمال، وفقا للنسب الآتية: نابلس ٣٥ % وجنين ٢٧ % وطولكرم ١٧ %[١] .

ومن الجدير بالذكر أن العاملين بالقطاع الصحي كانوا ينتسبون قبل تأسيس نقابة الخدمات الصحية إلي النقابة العامة للعاملين في الخدمات العامة والتجارة وهي نقابة تأسست عام ١٩٦٤، وكانت تضم معظم قطاعات الخدمات العامة إلى حين جرى إعادة تفريغها بحيث خرج منها العديد من النقابات ، ومن تصنيفاتها نقابات مختلفة ، ومنها قطاع الصحة والتعليم والعاملين في البنوك ، ولقد تشكلت نقابة الخدمات الصحية من خلال مجموعة من النقابيين العاملين والعاملات في المجال الصحي الحكومي وغير الحكومي، وذلك رغبة في تلبية احتياجات ومتطلبات العاملين والعاملات في المجال الصحي ، حيث أن النقابة أسست توافقا مع مصالحهم وتحس ين شروط وظروف عملهم والنضال من أجل الارتقاء بواقعهم ، والمطالبة بحقوقهم ومساعدتهم في الوصول إلي تحقيق العدالة وإحقاق الحق ، وذلك من خلال ضمان تطبيق القوانين والأنظمة واللوائح بشكل سليم لكي يضمن تحقيق العدالة ، وذلك في إطار النضالات النقابية المطلبية وعلي قاعدة مصالح العاملين ، وضمن أسس نقابية قوية للجان العاملين في مواقع العمل ، وقد قامت النقابة بتحديد من يحق له الانتساب للنقابة ، وتم تعريفهم علي أنهم العاملون بأجر مقابل أدائهم عمل وجهد ، وذلك سواء كان ذهنياً أو عضلياً وتحت إشراف وإدارة جهة تشغيل سواء في القطاع العام أو الخاص، أو في المجال الأهلي ، وذلك في نطاق أي مؤسسة تقدم خدمات صحية ، ومنها مراكز صحية عيادات ومستشفيات، وكما استثنت النقابة الذين هم يمتلكون القرار في هذه المؤسسات، ويقود النقابة العامة مجلس إدارة منتخب من الجمعية العمومية للنقابة ، وعدده تسعة أعضاء ، ويعمل مجلس إدارة النقابة على تكوين لجان نقابية للعاملين في المستشفيات والعيادات والمراكز والمؤسسات الصحية ، ويتم انتخاب مجلس إدارة للعاملين في الصحة في كل محافظة من محافظات القطاع ، من قبل مجموع لجان العاملين المنتخبين في المحافظة[٢] .

وخلال عام ١٩٢٧ شكل ما يعرف بجمعية العمال العرب الفلسطينية ، وابرز اهداف الجمعية نصت على إنشاء مدرسة ليلية لتعليم العمال الأميين ، ومحاولة بناء قرى نموذجية على غرار المستوطنات، إلا أنها لم تنجح في ذلك، بسبب الصعوبات المالية التي واجهتها

[١] خالد وليد عبد الكريم عبد الحق ، المصدر السابق ، ص ١١٧ .

[٢] حسام نافذ ابو دلال ، النقابات العمالية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين دراسة ميدانية على القوى العاملة نموذج الخدمات الصحية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ، جامعة الازهر – غزة ، ٢٠١٠ ، ص ٧٣ .

Corresponding author:

، وتحقيق مكاسب للعمال، برفع أجورهم، وتحديد ساعات العمل و تربية كوادر نقابية مثقفة وقادرة على قيادة الحركة العمالية، والمساهمة الفعالة في الحركة الوطنية ، وخلال عام ١٩٣٦ تأسس حزب العمال العرب ولم يدم طويلاً ، قامت جمعية العمال العرب الفلسطينية بعدد من الإضرابات العمالية مع بداية عام ١٩٣٥ في مدينة حيفا، استمرت سبعة عشر يوماً، ثم أتبعت ذلك بمجموعة من الإضرابات، بالتعاون مع النقابات العمالية، حتى وصل عدد الإضرابات مع نهاية عام ١٩٣٩ ستة وعشرون إضراباً، عبر الإضرابات عن سخط الشعب الفلسطيني على السياسة الاستعمارية الإنجليزية، وتصدى فيه لسياسة الاستيطان الصهيونية، ومع أن نتائجه الايجابية كانت تعكس ردود الفعل الوطنية، إلا أنه شكل ضربة قاسية للعمال العرب، حيث نجحت الحركة الصهيونية، في توظيف العمال اليهود في الشركات والمؤسسات التي غادرها العرب [١].

وقد نجحت الجمعية من خلال تلك الإضرابات في تحديد ساعات العمل، والإجازات المرضية والدينية والأعياد، وتحقيق العديد من المطالب العمالية ، ثم قامت الجمعية بعقد مؤتمر في عام ١٩٤٧ ونادت فيه بتوحيد وتنظيم فروع نقابات الجمعية، ورفع مستوى المعيشة للعمال، وإيجاد ضمانة اجتماعية للعمال وعائلاتهم، ضد المرض والبطالة والعجز والشيخوخة بعد صدور قانون نقابات العمال [٢].

وارتبط التزايد في تأسيس نقابات عمالية بالتشريع العمالي، حيث صدر قانون التعويض رقم (١٧) لعام ١٩٥٥ ، ثم قانون العمل رقم ٢١ لعام ١٩٦٠ ، والذي ارتفع بموجبه الحد الأدنى لعدد العمال الذين يحق لهم تسجيل نقابة، من ٧ إلى ٢٠ عاملا، وتضمن قانون العمل في إطار أحكامه، فصلا خاصا بالعمل النقابي، وكان قد صدر في ١٩٦٢ ،أول بيان للحركة العمالية الفلسطينية تحت اسم: (يا عمال فلسطين اتحدوا) ، وان الحركة العمالية كونها حركة وطنية معادية للاستعمار ولاستغلال البرجوازية [٣] .

وقد شهدت حقبة الاحتلال (الإسرائيلي) للضفة وغزة، حركة نقابية نشطة ، ارتبطت بطبيعة الصراع بين الاحتلال والحركة النقابية، ورغم صعوبة المرحلة، إلا أنها شهدت تشكيل اتحاد نقابات العمال في الضفة الغربية كما مر، إلا أنه في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، حصل صراع حاد بين التنظيمات على قيادة النقابات ، فحصل انشقاق في

---

[١] حسن كامل اسعد عبد الهادي ، المصدر السابق ، ص١٥ .

[٢] هاني حوراني ، ملاحظات حول اوضاع الطبقة العاملة في فلسطين في عهد الانتداب ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد٥ ، ١٩٧١ ، ص١٣٠ .

[٣] خالد وليد عبد الكريم عبد الحق ، الوحدة والتعددية النقابية في الحالة الفلسطينية ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الانسانية والاجتماعية ، العدد٤٠ ، ٢٠١٦ ، ص٦٣ .

Corresponding author:

الحركة النقابية، حيث شكلت الكتلة التقدمية (اليسار) اتحادا خاصا بها، وشكلت كتلة الشبيبة العمالية اتحادا خاصا بها، ثم شكلت كتلة تشكلت كتلة كفاح العمال وذلك في عام ١٩٨٠ [١] .

تقوم المؤسسات الأهلية العاملة في القطاع الصحي بتقديم خدمات الرعاية الأولية والثانوية للمواطنين مقابل مبالغ مالية رمزية، أو من خلال تحويل بعض المرضى من عيادات وكالة الغوث إليها ، وبلغ عدد المراكز التابعة لهذه المؤسسات نحو ٥١ مركزاً ، تحتوي على مختبرات وصيدليات وعيادات لصحة المرأة والطفل ، تعتبر نقابة الخدمات الصحية من أكثر النقابات تواصلا مع منظمات المجتمع المدني الأخرى ، حيث تحظي بعلاقات جيدة مع منظمات حقوق الإنسان والدوائر الصحية مما يجعلها مميزة ، كما أنها تعمل بفعالية في الدفاع عن قضايا الوطنية والاجتماعية وقد سجلت حضورا دائما في كافة النشاطات كما تشارك في الندوات وورش العمل التي تعالج وتناقش قضايا التحول الديمقراطي والتطورات السياسية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، المهتم بالقضية الفلسطينية ، وحيث أن النقابة عضو في الاتحاد الدولي للخدمات العامة ولها علاقة صداقة مع بعض النقابات العربية خاصة في مصر ولبنان والأردن [٢] .

المحور الثالث : تأثيرها على الاوضاع الاقتصادية

اذا كانت نشأة الطبقة العاملة في أوروبا وفي الدول الصناعية، هو نتاج عهد الثورة الصناعية، فإن ظروف نشأتها في دول العالم الثالث مختلفة، وخاصة في الوطن العربي، والتي خضعت للسيطرة الاقطاعية و الرأسمالية الاستعمارية، وكرست بهيمنتها مظاهر التخلف والتبعية السياسية والاقتصادية، وأيضا وبإستغلالها الرأسمالي للأسواق العالمية واحتكارها للأسعار، وكان الاستعمار يعمل على نهب وامتصاص ثرواتها الباطنية، مثل هذه النقابات لا يمكن أن يعد ثوريا وانما هو توجيه نقابي القوى العاملة يصب في الإطار الرأسمالي للنظام السياسي بأكمله [٣] ، كما انعدمت بها الصناعة الحديثة التي لم تظهر إلا في أوائل القرن العشرين كما أن لسياسة المنافسة الاجنبية على المنتجات والصناعات العربية إنعكاس على تدهور أوضاع العمال والحرفيين وخاصة الصناع في بعض المدن العربية، وحولتهم إلى عمال مأجورين في المؤسسات الصناعية الرأسمالية التي هي ملك الاجنبي، وكذلك فإن بعض الفالحين قد شكلوا مع الصناع النواة الاولى للطبقة العاملة العربية، بعد هروبهم من استبداد الاقطاع نحو المدن للعمل في ورشات صناعة استخراجية وتعدينية، ومن هنا نجد أن الطبقة العمالية العربية تميزها خصائص مشتركة ، والتي منها أن الطبقة العمالية العربية قد نشأت في ظل التجزئة التي أوجدها المستعمر واعتمدت على أساليب

[١] حسن كامل اسعد عبد الهادي ، المصدر السابق ، ص١٨ .
[٢] حسام نافذ ابو دلال ، المصدر السابق ، ص ٨١ .
[٣] محمد الحموري، الحقوق والحريات بين أهواء السياسة وموجبات الدستور دار وائل، عمان ، ٢٠١٠ ، ص ٧٨ ـ ٧٩ .

Corresponding author:

تعسفية من أشكال الهيمنة الاقتصادية والسياسية ، وان تكونها لم يقترن بسقوط الانظمة الاقطاعية وصعود البورجوازية كما حدث في الانظمة الاوروبية (بعد عهد الثورة الفرنسية ١٧٨٩) ، وأنها نشأت ضمن مشاريع اقتصادية أجنبية الهادفة لخدمة المصالح الاستعمارية ان نشأة الطبقة العمالية العربية وأوضاعها الاجتماعية جمعت بين الاضطهاد الاستعماري والاستغلال الطبقي وكان النضال والتحرري بمفهومه الواسع والشامل المحور الاساسي للحركة العمالية الوطنية ولطموحات الطبقة العمالية العربية ، فالعمل النقابي جاء كردة فعل للوضع الاستغلالي الاستعماري، و كان نشوء النقابات كحركة نضالية لهذه الطبقة في مرحلة متميزة، ولكنه كان ذلك متأخرا عنه في الدول الاوروبية، فقد بدأت النقابات العمالية تظهر تباعا لأوضاع سياسية، وفي فترات متفاوتة من القرن التاسع عشر بسبب الظروف التاريخية لكل بلد ولنشأة هذه الطبقة في كل دولة عربية، وأيضا بسبب اختلاف مسارها وتطورها ونوع خبراتها التنظيمية ، ان المؤسسات السياسية وعولمة الأعمال يجب أن تنبع أسواق عولمة النقابات العمالية [١] .

يلعب تردي الوضع الاقتصادي والمعاشي للطبقة العاملة في فلسطين دورا مهما في التأثير على طبيعة الحركة العمالية وهيكليتها، التي تعيش في ظل ظروف اقتصادية صعبة، مما جعل النسبة الأكبر من الطبقة العاملة تعيش تحت خط الفقر، وهو الأمر الذي تحولها إلى مجموعات اجتماعية معدمة، في ظل حالة من الانفصال الطبقي، والانفصام عن المجتمع، مما يدفعها بشكل عفوي إلى تغليب القضايا المعيشية على أية اعتبارات أخرى، هذه الحالة ستدفع بالطبقة العاملة نحو بيع قوتها بغض النظر عن المشتري وهو الأمر الذي سيعمل على تشويه ملامح هذه الطبقة ومكوناتها، من خلال خضوعها الاضطراري لقوتها وغياب وعيها لذاتها والظلم الواقع عليها، وبالتالي تعيش حالة من التفكك والترشذم تؤدي إلى توزيع ولاءاتها طمعا بدعم مادي يسهم في تأمين جزء من قوتها ، وفي ظل استغلال البعض لهذا الواقع [٢] .

إن دور الحركة النقابية في المجال الاجتماعي لا يقتصر على مجرد تقديم التنظيمات النقابية للمساعدات الاجتماعية لأعضائها في حالات الازمات أو الكوارث وفي المناسبات المختلفة، ولكن الأمر يختلف عن ذلك بكثير ذلك أن النقابات باعتبارها إحدى أهم منظمات المجتمع المدني، لها الدور الأساسي في قيادة العمال لتطوير المجتمع، فهي الشريحة المهيمنة على الأغلبية وباستطاعتها أن يكون لها دور مؤثر في القضايا الاجتماعية الملحة وأهمها المشكلات المتعلقة بمحو الأمية وبتنظيم الأسرة، ويتجلى دور النقابات في أغلب

[١] فاطمة بلقاسم ، دور الحركات النقابية في رسم السياسة العامة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي – ام البواقي ، ٢٠١٥ ، ص٤٩ .

[٢] خالد وليد عبد الكريم عبد الحق ، وحدة الحركة العمالية الفلسطينية في ظل السلطة الفلسطينية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٤ ، ص ٢٣٦.

Corresponding author:

الأحوال [١] ، مواجهة الآثار السلبية للتحولات الاقتصادية بإعادة تنظيم أساليب عمل النقابات بالشكل الذي مع أبعاد هذه الآثار السلبية وعمقها، العمل على تحسين الأجور وحماية حقوق العمال ومكاسبهم، والحد من تدني مستوى معيشة للعمال جراء ارتفاع الأسعار والعمل على زيادة الأجور بما يتناسب وهذه الوضعية ، تطوير الحوار الثلاثي(حكومة ، أرباب عمل، عمال) ، و توسيع الخدمات الاجتماعية من تحسين الرعاية الصحية والنقل والتعليم، تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي، واستثمار أموال التأمينات الاجتماعية بما ينعكس ايجابيا على العمالة، الاستفادة من تجارب النقابات العمالية العالمية من خلال الملتقيات والندوات والاعلام ، تطوير المنتوج الوطني أمام المنافسة العالمية واقتصاد السوق، وأمام الآثار السلبية للاقتصاد الحر على الظروف الاجتماعية للعمال ، فإن " النقابات تعد المحركة التي تدفع الى القيام بالتحسينات في الأجور ، ومزايا العمل ، بينما الادارة تتصرف كرد فعل للمبادرات الصادرة " عن النقابات العمالية بشأن ضرورة تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية [٢] .

فقد أخذ النقابيون يقترحون مجموعة من الحلول لتقوية النضال النقابي والاهتمام بالمجال الاقتصادي أمام تنامي سلطة أرباب العمل والشركات المتعددة الجنسيات ، تقوم بإستعمال إستراتيجية متكيفة مع الظروف الآتية وتحسين هذه الاستراتيجية بنظرية الموقف في تسوية الخلافات، إتباع سياسة التحالف للدفاع عن حقوق الأفراد، توظيف العنصر النسوي في العمل النقابي (نسبة اليد العاملة النسوية في أوروبا سنة ١٢٢٣ يتجاوز ٤٢%) ، وترقية سلوك وثقافة أعضاء المنظمات النقابية بالتخلي عن الطرق الكلاسيكية في المجال التفاوضي، تكوين مطالب منطقية (مسألة الأجور، الاستقرار الوظيفي، ساعات العمل) اكتساب التجربة مع مختلف القطاعات المحلية والعالمية، وقد عرفت المسيرة النقابية في العالم أسلوبا آخر من التوعية النقابية، ومنعطفا جديدا يتمثل في بعث نقابات اندماجية واتحادات عمالية عالمية، تجتمع وتعقد مؤتمراتها الدولية، لمناقشة معايير العمل والتنمية الاقتصادية وحقوق العمال لمواجهة قرارات منظمة التجارة العالمية، ولعقد اللقاءات، وكان الهدف إرساء نظام التجارة الدولي القائم على قوانين عادلة، واحترام معايير العمل طبقا لما ورد في ميثاق منظمة العمل الدولية، وعلى هذا تبقى إشكالية القوة والفعالية النقابية، مرهون بمكانة المؤسسة اقتصاديا وماديا و مدى مساهمة هذه المنظمة من توعية عمالية لمواجهة

[١] محمد ظريف ، الحقل السياسي المغربي ، مطبعة النجاح ، المغرب ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٢.

[٢] طلعت ابراهيم لطفي، الخدمة الاجتماعية العمالية ، دار غريب للطباعة والنشر، مصر ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٩١ – ٢٩٢ .

Corresponding author:

الصعوبات الجديدة للعمل النقابي في ظل اقتصاد السوق، وتفعيل مكانة هذه المنظمة وفاعليها لحماية الطبقة العمالية، التي تحتاج الى مجالات للتوعية ونوع من الثقافة النقابية [١] .

إن وضعية الطبقية في المجتمعات العربية ولا سيما فلسطين لها تاريخ طويل، فلقد عانت منذ فترة الاحتلال أسلوب الاستغلال بكل وحشية بإعتبار العمال أداة في يد المستعمر تستغل كالعبيد، والتي تعمل على تأمين فائض القيمة للأنتاج، شأنها شأن بلدان العالم النامي ، ولكن بقيت الاوضاع على حالها في بعض المجتمعات بعد الاستقلال، حيث "**أن الطبقة العمالية في فلسطين لم تتخلص نهائيا من كل ملامح البروليتاريا الموروثة عن عهد الاستعمار، والتخلص من هذه الملامح مرتبط بشكل حاسم بتصفية بقايا الاستعمار في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد**"[٢] .

الخاتمة

١- ان قدرة النقابات العمالية في التأثير على الكمية المطلوبة من العمل وعرضها، بالإضافة إلى مستوى الأجر السائد، تتناسب طرديا مع قدرتها التفاوضية مع أصحاب العمل.
٢- إن موضوع الأجور المنخفضة بالمقارنة مع ساعات العمل الطويلة من أهم الأسباب التي دفعت العاملين إلى التوحد لتأسيس منظمات نقابية تحفظ لهم حقوقهم.
٣- إن النقابات العمالية بإمكانها رفع الأجور، وإحداث تغيرات في مستوى الاستخدام دون حدوث بطالة جبرية بين العمال.
٤- إن الحقوق العمالية التي تطالب بها التنظيمات النقابية في الدول الإسلامية تتوافق إلى حد كبير مع الحقوق التي قررتها نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية منذ أكثر من أربعة عشر قرناً.
٥- اعتبار موضوع قيام النقابات متعلقاً بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية أكثر من القضايا الأمنية التي حرمت العامل من ممارسة حقه في التنظيم النقابي.
٦- إعادة النظر في معدلات الأجور السائدة، والحد الأدنى منها، حتى تصبح أكثر موائمة مع المستويات المرتفعة في أسعار السلع والخدمات.
٧- ان للاتحاد العام لنقابات العمال الفلسطينية دورا في متابعة حق العاملين في تقديم الخدمات الصحية، والسلامة المهنية لمجمل الفئات العمالية، من خلال تقديم الاتحاد

---

[١] حورية بن حمزة ، مطبوعة بيداغوجية في مقياس : سوسيولوجيا الحركة العمالية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف ، ٢٠١٧ ، ص٤١ .

[٢] ف . ل . تياغو ننكو ، التركيب الطبقي للبلدان النامية ، ترجمة : داود حيدر ومصطفى الدباس ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٢ ، ص١١٨ .

Corresponding author:

دورات للوقاية من الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها العاملون في عملهم، ومتابعة المسئولين والجهات المختصة في توفير شروط الأمان في العمل، ومتابعة الجهات المختصة في تأمين العاملين عن إصابات العمل، وتقديم التأمين الصحي، ودفع نفقات معالجة الأمراض الناتجة عن العمل، والحصول على الإجازات المرضية، وتوفير مستلزمات الإسعافات الأولية في مكان العمل،

٨- للاتحاد النقابات العمالية في فلسطين دورا في متابعة الجهات المختصة في الضغط على أصحاب العمل في توفير سبل الراحة الكافية للعاملين، بحيث لا يعمل العامل بشكل متواصل أكثر من خمس ساعات، وكما يساهم الاتحاد في تشجيع أصحاب العمل على تقديم الحوافز المادية والمعنوية للعاملين.

٩- لعب الاتحاد دورا فاعلا في متابعة حق العاملين في الحصول على الإجازات السنوية المدفوعة الأجر، والتي ينص عليها قانون العمل الفلسطيني، والإجازات المرضية، وإجازة الأعياد الوطنية، وكذلك إجازة اليوم الوطني، ويوم العمال العالمي، وكذلك متابعة حقوق العاملين في الحصول على الإجازات الثقافية مدفوعة الأجر، وحقوق العاملين في الحصول على إجازة لأداء فريضة الحج لمن أمضى أكثر من خمس سنوات في العمل.

١٠- يتابع الاتحاد حقوق العاملين للحصول على إجازة مدفوعة الأجر لمدة ثلاث أيام عند وفاة أحد الأقارب، وغير ذلك من الإجازات مع المتابعة الحقيقية لأي خلل في عدم تطبيق القانون، ومقاضاة أصحاب العمل عند مخالفتهم لمثل هذه القوانين، أو تخلفهم عن الالتزام تجاه العمال في دفع الإجازات التي نص عليها القانون.

Corresponding author:

المصدر والمراجع

اولا : القرآن الكريم

١- سورة المائدة الآية ١٢ .

ثانيا : الكتب العربية والمعربة

١- آبادي الفيروز (٨١٧هـ)، القاموس المحيط، ط٨ ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ٢٠٠٥م .

٢- إحسان محمد حسن ، علم الاجتماع الصناعي، دار وائل للنشر، الأردن ، ٢٠٠٥م .

٣- جورج لوفران ، الحركة النقابية في العالم، ترجمة: الياس المرعي، ط٣ ، دار منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٦م .

٤- حسين عبد الحميد رشوان ، العلاقات الإنسانية في مجالات علم النفس، علم الاجتماع، علم الإدارة، المكتب الجامعي الحديث، مصر ، ١٩٩٦م .

٥- ريحي قطامش ، القانون وحرية التنظيم النقابي ، منشورات مركز الديمقراطية ، فلسطين ، ٢٠٠٠ .

٦- طلعت ابراهيم لطفي، الخدمة الاجتماعية العمالية ، دار غريب للطباعة والنشر، مصر ، ٢٠٠٨ .

٧- عدنان العابد ، نقابة العمال ومنظمات أصحاب العمل في القوانين العربية، مطبعة العمال المركزية ، بغداد ، ١٩٨٦م .

٨- ف . ل . تياغو ننكو ، التركيب الطبقي للبلدان النامية ، ترجمة : داود حيدر ومصطفى الدباس ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٢ .

٩- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (٦٦٦ هـ)، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت ، ١٩٦٧م .

١٠-محمد الحموري، الحقوق والحريات بين أهواء السياسة وموجبات الدستور دار وائل، عمان ، ٢٠١٠ .

١١- محمد الزيدي ، الحريات النقابية في الوطن العربي، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل ، بيروت ، ١٩٨٠ .

١٢- محمد ظريف ، الحقل السياسي المغربي ، مطبعة النجاح ، المغرب ، ٢٠٠٢ .

١٣- محمد هيثم الحوراني ، اقتصاد العمل مع دراسة تطبيقية حول قضايا اقتصاد العمل في الأردن وموضوعاته ، جمعية عمال المطابع التعاونية، الأردن ،١٩٨٧م .

١٤- مدحت القريشي ، اقتصاديات العمل ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ،٢٠٠٧م .

١٥- منصور العتوم ، العمل والعمال في الاردن ، لجنة تاريخ الاردن ، عمان ، ١٩٩٣ .

ثالثا : الرسائل والاطاريح

١- تسنيم حسين علي كيوان ، النقابات العمالية في الاردن : تقييم اقتصادي اسلامي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، جامعة اليرموك ، ٢٠١٧ .

Corresponding author:

٢- حسام نافذ ابو دلال ، النقابات العمالية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين دراسة ميدانية على القوى العاملة نموذج الخدمات الصحية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ، جامعة الازهر – غزة ، ٢٠١٠.

٣- حسن كامل اسعد عبد الهادي ، دور الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في صون وحماية حقوق العاملين ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، عمادة الدراسات العليا ، جامعة القدس ، ٢٠٠٩ .

٤- حورية بن حمزة ، مطبوعة بيداغوجية في مقياس : سوسيولوجيا الحركة العمالية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف ، ٢٠١٧ .

٥- خالد وليد عبد الكريم عبد الحق ، دور الإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في معالجة آثار البطالة في ظل انتفاضة الأقصى في شمال الضفة الغربية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، ٢٠٠٥ .

٦- خالد وليد عبد الكريم عبد الحق ، وحدة الحركة العمالية الفلسطينية في ظل السلطة الفلسطينية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٤ .

٧- سلامة محمود أبو زعيتر ، دور النقابات العمالية في التنمية البشرية ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الاجتماع، جامعة الدول العربية، ٢٠١٤م .

٨- فاطمة بلقاسم ، دور الحركات النقابية في رسم السياسة العامة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي – ام البواقي ، ٢٠١٥

رابعا : البحوث

١- خالد وليد عبد الكريم عبد الحق ، الوحدة والتعددية النقابية في الحالة الفلسطينية ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الانسانية والاجتماعية ، العدد٤٠ ، ٢٠١٦ .

٢- هاني حوراني ، ملاحظات حول اوضاع الطبقة العاملة في فلسطين في عهد الانتداب ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد٥ ، ١٩٧١ .

Corresponding author: